الفصل التاسع:
ملكية وراثية أم جمهورية؟!

السنّة في مواجهة الشيعة

إنني أعلم يقيناً أن استعادة أحداث التاريخ ودراستها، لا لتأمُّلها والاتِّعاظ، وإنما لإقامة صرح من التخمينات، والتصورات التاريخية، لا تفضي إلى نتيجة إيجابية ولا ريب. وإنني لأعرف أن الفروض المبنية على «لو» مثل قولهم «لو كان كذا، لكان كذا أو ماذا عسى كان يحدث، ولو كان كذا قد حدث» وهكذا، إنما هي من سفسطة القول، ومن الرجم بالغيب.

مع هذا كله، تُراني لا أكاد أصبر عن طرح تساؤلات مثيرة:

- أيّ قَدَر كان عساه أن ينتظر الإسلام لو أن علي بن أبي طالب، بصفته مرشحاً للخلافة، لم يشتغل بتجهيز النبي وكفنه، ﷺ، عن اجتماع المسلمين في سقيفة بني ساعدة للنظر في أمر الخلافة، وشارك في ذلك الاجتماع الذي اختير فيه أبو بكر خليفة؟!.
- ماذا كان عساه يحدث لو أن علي بن طالب رَضِي أن يخلف عمرَ بن الخطاب بعد مقتله (عام ٦٤٤)، بدلاً من الخليفة الثالث عثمان بن عفان (الذي قتل عام ٦٥٦) رضي الله عنهم أجمعين...؟!
- وماذا لو أن الظن ثار بأن للإمام علي بن أبي طالب يداً في مقتل عثمان بن عفان... أما كان ذلك ليلقي ظلالاً كثيفة من الشكوك حول خلافته؟!

- أكان ذلك، لو كان ذلك كذلك، يمكن أن يدفع بالإمام علي ليصبح المؤسس اللاإرادي لحزب اسمه «الشيعة»، الذي تطور فيما بعد ليصبح فرقة من الفرق الإسلامية؟!

ولنكفّ الآن عن طرح هذه التساؤلات المثيرة للدوار، على أنني أرى أن أنبه إلى نتيجتين استخلصتُهما من سير الأحداث التاريخية الحقيقي، ذلك أنهما ترتبطان بهذه التساؤلات:

- المعروف أن علي بن أبي طالب قريشي من بني هاشم، مثل الرسول أيضاً. ولم يكن علي أول من أسلم من الصبيان أو الذكور إطلاقاً فحسب، بل كان كذلك ابن عم الرسول، تربطه به وشائج القربى، آثَره بابنته فاطمة الزهراء، فزادت وشائج القربى والنسب وثوقاً، فضلاً عن تحلّي عليٍّ بحميد الصفات، ومكارم الأخلاق، وعلو منزلته علماً، وإيماناً، وعملاً، ولقد كان في الإقدام والشجاعة مثلاً، بل كان مضرب الأمثال في منازلة الأقران، ومصاولة الأبطال والشجعان، وكان في الوقت ذاته متواضعاً أشد ما يكون التواضع، تقيّاً أعظم ما تكون التقوى، واسع الأفق بعيد النظرة، بحراً في العلم عميق الفكرة، وكان أقرب الناس إلى الاتصاف بالكمال البشري للإنسان الكامل.

ودرجة الإنسان الكامل هذه، لم يرقَ إليها سوى قلائل من الشخصيات المعروفة في تاريخ الإسلام إلى جانب الإمام علي، رضي الله عنه، ومن هؤلاء الشيخ عبد القادر الجزائري، رحمه الله، إذ لم يكن بطل التحرير العظيم فحسب، وإنما كان قطباً صوفياً، مَلأَ القرنَ التاسع عشر، وكان قدوةً حسنةً، تجلّى في ثباتها ووقارها الانسجام التام، أو اتحاد الروح والجسد، كما تجلى ذلك في شخصية الإمام. فلو أن الإمام علياً رضي الله عنه اختير أول خليفة، لرشحه لذلك، ولا شك، مؤهلاتٌ وجيهةٌ عديدة، ليس آخرها عراقته في الإسلام، جدارتُه بمنصب الخليفة الأول....

لكن اختياره كان، بلا ريب، سيُفسَّر بأن الخلافة وراثية «ملكية»، وذلك لقرابته من الرسول، ﷺ، قرابةً عِرْقِيَّة لم تتوفر للخلفاء الثلاثة الراشدين قبله، إذ لم يكونوا ـ مثل الإمام علي الذي يُعَدُّ من أهل البيت ـ ذوي قربى الرسول، وإن

كانت علاقة النسب بالإصهار إلى الرسول ثابتة، حيث كانت عائشة ـ ابنة أبي بكر رضي الله عنهما ـ وحفصة ـ ابنة عمر رضي الله عنهما ـ من أمهات المؤمنين، من أزواج محمد، ﷺ، وشَرُفَ عثمان ذو النورين بالزواج من ابنتي الرسول، أولاهما رقيّة، فلما توفاها الله إليه، تزوج أختها أم كلثوم، رضوان الله عليهم أجمعين....

على أن عدم اختيار الإمام علي خليفةً أوّلَ، لم يمنع تغلغلَ فكرة الوراثة الملكية بالعصبية التي سيطرت على الإسلام، ليس لدى الشيعة فحسب، زمناً طويلاً، حيث رأينا اشتراط أن يكون الخليفة من قريش، إلى إن آلت الخلافة إلى العثمانيين، فاشتراط كون الخليفة من قريش، تأكيد غير مباشر لمبدأ الوراثة الملكية، وتأصلت هذه الفكرة لدى الشيعة، حتى صارت أصلاً من الأصول التي تقوم عليها.

وفي الوقت ذاته مكَّنَ اختيارُ أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان خلفاء للمسلمين، اختياراً مبنيّاً على الشورى لكفاءة الإسلام وحِفظها، فهي كفاءةٌ مكفولة كما قدر الله لهذا الدين، في عالميته وصلاحيته للناس كافة، على أسس الحرية والعدالة والمساواة: التطور الديمقراطي بلغة العصر.

بهذا يبقى الإسلام، كما يعرفه العالم السني، مصوناً أو في غنى عن الفهم الخاطىء، الذي يرى في الإسلام دينا لقريش أو عقيدة، بمعنى أعم، تقتصر على العرب.

أما الوجه الثاني المأخوذ في الحسبان فيتعلق بالسؤال التالي: لو أن عليّاً اختير أول خليفة، ألم يكن ذلك مانعاً لنشوء ظاهرة وجود إسلام ذي اتجاه معين على صعيد ممتد من لبنان إلى سوريا، فالعراق، فإيران، فالكويت، فالبحرين وحتى أفغانستان، وهو إسلام له ملامحه الفارقة، في عالمه الخاص به، عالم يريد لنفسه الانتشار والتوسع؟!

الواقع المألوف الذي لا مفر منه، أن الدين الذي تتخذه الشعوب المختلفة يغطي حضاراتِ تلك الشعوب ويلابسها، فيتخذ الدين صبغاتٍ مختلفةً، وفقاً للتراث الحضاري لكل شعب، ويدرك هذا على الفور من يقارن الطراز المعماريَّ

المتّبعَ في تشييد المساجد: فليس الطراز المغربي الأندلسي، كالطراز البيزنطي العثماني، أو الطراز الهندي المغولي، وهكذا....

وينطبق اطراد هذه القاعدة على الإسلام في إيران، حيث اصطبغ بألوان إيرانية، فضلاً عن أنه اصطدم فيها بالحضارة الإيرانية العتيقة، المشهورة بثرائها العريض في الديانات والأساطير والمذاهب المختلفة (منها عبادة الشمس، وعبادة النار، ومذهب زرادشت، ومزدك، كما آوت إليها النساطرةَ، والغنوطيين أو اللاادريين، وأتباعَ الأفلاطونية الجديدة، إن لم تكن هذه قد نبتت في تربتها).

أما الأمر الذي فيه اختلاف أو شكّ، فهو إمكان قيام فرقة من الفرق، وهذا ما حدث بالفعل، بحيث تستقلّ هذه الفرقة بخصائص وملامح متداخلة تشتبك فيها وتنصهر عناصرُ من مختلف الملل والنحل، والمذاهب والفلسفات والأساطير، التي لا تخفى على الناقد البصير.

إذن، كيف قامت فعلاً فرقةُ الشيعة، التي أقامت الدنيا وأقعدتها هذه الأيام، علماً بأنها لا تمثل سوى قرابة خمس عشرة بالمئة (١٥٪) من تعداد المسلمين؟[١].

تلك إذن قصة النزاع السياسي، المحيط بمبدأ الحكم الوراثي «للخليفة»، والذي أمدته في القرون المتأخرة أسانيدُ دينيةٌ ومباحثُ من هذا القبيل، هيأت لاستحكامه.

وعلى المرء أن يستحضر في مخيلته الأهميةَ الحيويةَ البالغة، بل المقدسة، للوجدان الجمعي الذي كان يحكم حياة الأسرة أو العشيرة أو القبيلة، حيث تَحَتَّم على الأفراد الالتزامُ بالعرف المجمع عليه من القبيلة، والذي حكم حياةَ البدو، مثلما كان ذلك معهوداً في غير المجتمعات البدوية قبل عصر الصناعة.

لقد كان على البدوي أن ينخرط في سلك عشيرة أو قبيلة، إما فرداً من أفرادها، أو مولىً من مواليها، له ما لها وعليه ما عليها، وذلك في صراعه من أجل البقاء، سواء الصراع ضد الطبيعة القاسية أم الصراع ضد القبائل الأخرى، مغيراً، أو مدافعاً... أما البدوي المنبوذ، الذي خلعته قبيلته، أو الذي تحامته القبائلُ دون مجير، فإنه كان في حكم الميت، المستباح دمه.

فهل يستطيع المرء اليوم أن يتصور معنى مجاهدة الرسول لاستئصال شأفة تلك العصبية الجاهلة، التي استبدت بالناس في أحلاف قامت على الدم، والتي كانت للناس آنذاك أشبه بِحَمْل الجنسية التي تبين هوية المنتمي إليها، وسواء كانت الأحلاف في أهل الوبر أو المدر، فقد أبطل الإسلامُ المرذولَ من سننها وقوانينها، وأقر سناً ومبادىء أخرى خيراً منها، تقوم على الكتاب والسنّة، التي جعلت منهم أُمَّةً، وإخوةً في الإيمان، وصارت لهذه الأخوةِ الأولويةُ حتى على علاقة الدم والقربى بغير المسلمين[٢]، ويقول الحق سبحانه في سورة آل عمران: **﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا، واذكروا نِعمةَ اللهِ عليكُم، إذْ كنتم أعداءً فألَّف بين قلوبكم، فأصبحتم بنعمتِه إخواناً، وكنتُم على شَفا حُفرةٍ من النار فأنقذكُم منها، كذلكَ يُبيِّن الله لكم آياتِه لعلّكم تَهتدون﴾**، (الآية ١٠٣). **﴿ولْتكُن منكم أمَّة يدعونَ إلى الخير، ويأمرونَ بالمعروفِ، وينهَوْنَ عن المُنْكَر، وأولئِكَ هُمُ المُفلِحُون﴾**، (الآية ١٠٤). **﴿ولا تكُونوا كالذِين تفرَّقوا، واختلفوا من بعد ما جآءهُم البيِّنات، وأولئِك لهم عذابٌ عظيم﴾**، (الآية ١٠٥). **﴿...كنتم خيرَ أمَّةٍ أُخرِجت للناسِ: تأمرونَ بالمعروفِ، وتنهَوْنَ عن المُنكَرِ، وتُؤمِنون باللَّهِ...﴾**، (الآية ١١٠). ويقول تعالى في سورة الأنفال: **﴿إن الذين آمنوا، وهَاجروا وجاهدُوا بأموالِهم وأنفسِهم في سبيلِ الله، والذِين آوَوْا، ونصروا، أولئِك بعضُهم أولياءُ بعضٍ...﴾** (الآية ٧٢)، ويقول تعالى في سورة الحجرات: **﴿إنَّما المُؤمِنون إخوةٌ...﴾** (الآية ١٠).

هل نَقْدِرُ اليوم مغزى أن يصيرَ الرسول، ﷺ، وهو المكّي المهاجر إلى المدينة، زعيماً قائداً لكافة الأحلاف الغير المرتبطة أو الملتزمة بوشائج القربى والدم في المدينة؟.

وهل نَقْدِرُ ما نص عليه القرآن الكريم من الوفاء بالعهد وعدم الإخلال بالمعاهدات مع العدو، ومخالفة ذلك للمعهود من شرائع الجاهلية، وخروجه عن المعقول آنذاك، وحسب القارىء أن يتدبر الآية الثانية والسبعين من سورة الأنفال، ليدرك ذلك: **﴿إن الذين آمنوا وهاجروا، وجاهدوا بأموالهم وأنفسِهم في سبيلِ الله، والذين آووا ونَصروا، أولئكَ بعضُهم أولياءُ بعض، والذين آمنوا، ولم**

يُهاجروا: ما لكم من ولايتِهم من شيءٍ حتى يُهاجروا، وإن استنصروكم في الدِّين فعليكُم النصر إلاّ على قومٍ بينكم وبينهم ميثاق، والله بما تعملون بصير﴾.

ولقد فهم العالم الإسلامي على مر العصور الأمر الإلهي بشأن عدم التفرقة بين الناس إلا في التقوى، بل إن الله وحده هو الذي يحكم، لا البشر **﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾** (الحجرات، الآية ١٣).

وطبق الإسلام هذا المبدأ الرئيس تطبيقاً واعياً متفهماً، فتحقق بذلك ما لم يتحقق مثله من المساواة في أي مجتمع بين الناس، دون نظر إلى الأصل واللون والجنس، ونفَّذ الرسولُ ذلك الأمر الإلهي فكان بلال بن رباح الأسود الحبشي أول من تولّى منصب المؤذن، وكان سلمان الفارسي، المولى، مستشاره للشؤون المالية، بل إن الرسول ﷺ قد ذهب إلى أبعد من ذلك أهمية: فلقد ترك الأمر شورى بين المسلمين إذ لم يشأ أن يعين خليفة من بعده حتى يتجنب المسلمون من بعده مبدأ عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين[٣].

ومن المفهوم أن ينطلق المرء من فكرة اعتبار الصحابة، الذين كانوا أقرب الناس إلى المصدر الرئيس للدين، والذين جاهدوا في الله بأنفسهم وأموالهم، وهاجروا، صابرين على الأذى وما هو أشد، كان لهم السبق والفضل والأولوية على سواهم في الحفاظ على الإسلام، والذود عنه. ولقد أدى ذلك إلى انحصار الخلافة فيهم أول الأمر، وبالتحديد في قريش، في بطون معيّنة من أشرافها مثل الأمويين من آل عثمان، مع أن عشيرة الأمويين نفسها، كانت ألد خصم حارب النبي قبل إسلامها.

أما أَنْ تتكافأَ الفرصُ في اختيار الخليفة، فلا تنحصرُ في قريش، فإن الشيعة ترفض ذلك، بل إنها تأبى إلا كون الخلاف في ذرية علي من فاطمة من البنين، فقصرت بذلك الإمامة أو الخلافة فيهم وعليهم، إذن فلو غضضنا النظر عَمَّا رُمِيَ به عثمانُ، رضي الله عنه، من محاباته لأقاربه أو عصبيته وإيثاره لهم بالمناصب والامتيازات، فإن ذلك ما كان ليجنب عثمانَ أن يكون الطرفَ النقيضَ خصماً

لعليّ، في تصور الشيعة، لأن أي شخص سوى أبناء علي وأحفاده مغتصبٌ للخلافة أو للحكم «الوراثي» في عقيدتهم.

إن المنطلق الذي إليه يعود الصراع بين الشيعة والسنّة، والذي تورط فيه الطرفان معروف، والرأي اليوم أن دوافعه لم تكن دينية خالصة، أو أنه ما انطلق ليدافع عن مواقعَ دينيةٍ خالصةٍ.

تمثل ذلك الصراعُ في موقف الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (٦٥٦ - ٦٦١) والخليفة الخامس معاوية بن أبي سفيان (٦٦١ - ٦٨٠): هذا الترتيب تأخذ به الأمة الإسلامية من السنيّين فحسب، أما الشيعة فلا تعترف بمعاوية إطلاقاً، وليس الإمام عليّ لديها الخليفةَ الرابع، وإنما هو أولُ الخلفاء والأئمةِ على الإطلاق، وذلك مما أدى إلى ما يلي:

- قيام أول حرب (أهلية) بين المسلمين.
- انشقاق طائفة الخوارج بعد موقعة صفّين (عام ٦٥٧)، وأتباعهم اليومَ هم الإباضية.
- اغتيال علي (عام ٦٦١)، وقتل ابنه الإمام الحسين في كربلاء في العاشر من المحرم (٦١ هـ = ٦٨٠ م)، وتنازل الإمام الحسن، رضي الله عنه، عن الخلافة لمعاوية.

أهم شيء في هذا الصراع وأشده مدعاة للأسى والأسف أنه أدى شيئاً فشيئاً إلى تكون «الهوية الشخصية الشيعية» بملامحها الفارقة[٤] التي تجمع بينها رغم افتراق الشيعة نفسها داخلياً إلى فرق مختلفة؛ نذكر منها الزيدية، والإسماعيلية، والإمامية القائلة بالأئمة السبعة، والاثنَى عشرية، والدروز، والعلوية[٥]، والبكتاشية، والإلهية.

والواقع أن الشيعة تختلف عن السنّة في أمور لا تتمثل في مبادئها الفلسفية، والدينية، ومعالجتها للفقه أو الحقوق الإسلامية فحسب، بل تتجاوزها إلى أمور أخرى منها أسلوبها المميز، وتركيبها النفسي، وجوها العام.

هذه الاختلافات بين الشيعة والسنّة اختلافات عميقة الغور:

١ ـ تقول الشيعة بنظرية الإمامة، المبنية على الأحقية المطلقة لعلي وحده بالخلافة، ثم الذكور من بنيه من فاطمة، ثم حفدته منهم، حسب النظام الوراثي في تولية الأئمة خلفاء للمسلمين، مع التأكيد على عصمة أولئك الأئمة عصمة مطلقة، وبكل معنى العصمة، في نظام عقيدي صارم، وهكذا يحتل الأئمة منزلة فوق منزلة النبي محمد نفسه.

٢ ـ يحتل الإمام علي مكانة لا تدانيها مكانة، بوصفه وليّ الله، فهي مكانة مقدسة، يصعب على المرء أن لا يرى فيها تفضيل الشيعة لعليّ، حتى على الرسول نفسه.

٣ ـ تبعاً للقول بذلك والإيمان به استقرت النظرية الشيعية الغريبة التي تقول بالغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر، الذي استتر منذ عام ٨٧٣/ ٨٧٤ (سنة ٢٦٠ هـ).

على أن غيبتَه حضوُره، كما يقول الشيعة، فهو حاضر موجود في كل آن ومكان، وإن كان لا يظهر لكل إنسان، وأنه هو عينه المهدي المنتظر، الذي سيظهر آخر الزمان، فيملأ الأرض عدلاً، بعد أن مُلئت جوراً[٦].

٤ ـ أثناء غيبة الإمام (المهدي) الثاني عشر، المستتر، يتولى فقهاءُ الشيعة قيادة العالم الشيعي، أو الأمة كما ينص على ذلك الدستور الإيراني الصادر في ١٥ نوفمبر ١٩٧٩م، الباب الأول، المادة الخامسة: «في جمهورية إيران الإسلامية، ينوب عن الإمام الثاني عشر المستتر، أثناء غيبته ـ عَجَّلَ اللهُ بأوبته قريباً ـ الفقهاءُ، في قيادة الأمة، توكيلاً (منه) لهم، وتخويلاً (منه) لهم بالصلاحية والشرعية».

بهذا يستقر للدولة الطابع الوعظي الاصطفائي، بقيامها على سلطة الدين بوصفه الطراز الأوحد لنظام الحكم، الذي تأخذ الدولة (الثيوقراطية) به.

٥ ـ يَسود اليقينُ التام لدى الشيعة بأن فقهاءهم قادرون على التفرقة بين المعنى الظاهر للقرآن والمعنى الباطن، هذا العلم الذي يزعمونه لأنفسهم هو خطوة

كبيرة في اتجاه احتكار الكهنة للعلم، مما يذكّر بكهنة المزدكية وسدنتها الذين توسلوا ـ لقضاء مآربهم ـ بترسيخهم في الأذهان مطلقَ سلطاتهم، وعلمهم ببواطن الأمور، فهم مجاز الحقيقة، وحقيقة المجاز، لذا يصطنعون لأنفسهم تلك السلطة المستمدة من عالم الغيب.

ويصطدم دارس التفاسير الشيعية للقرآن بالصبغة الواضحة، المستمدة لسماتها من الملامح المختلفة:

ابتداءً من الغنوطية الكشفية(*)، والأفلاطونية الجديدة، وانتهاءً، ضارباً بجذوره في فلسفة ماني القائلة بالصراع بين الظلام والنور، أو الشر والخير، أو النظر إلى الآخرين المخالفين على أنهم حزب الشيطان، أو كما يزعم القوم.

٦ ـ ضلت الشيعة ضلالاً بعيداً في حزنها المبالغ فيه على الإمام علي والإمام الحسين، هذا الحزن الذي ملأ أقطار التركيبة المزاجية، للشخصية الشيعية، والذي يبلغ ذروته في العاشر من محرم سنوياً، حيث يضرب الشيعة قاماتهم وأكتافهم، ويشجّون رؤوسهم، بالسلاسل والسيوف والمدي... مما يؤكد أساهم البالغ، كأنهم أخذوا بما دأب المسيحيون على فعله في أسبوع الآلام(**)، وهكذا تأصلت هذه الضلالة لدى الشيعة، كما في المسيحية.

٧ ـ إن شعور الشيعة بالظلم، وذلك لتعرضهم للاضطهاد والملاحقات والقمع قروناً، ولّد فيهم روحاً ثورية، لكنه، وفي الوقت نفسه، ألجأهم إلى التمسك بمبدئهم «التقيّة» المناقض للروح الثورية أشد ما يكون التناقض، حيث يسمح هذا المبدأ للشيعي أن يقول شيئاً ويضمر شيئاً آخر(٧)، (أو أن تَقَومَ بعمل عبادي أمام سائر الفرق الإسلامية وأنت لا تعتقد به، ثم تؤديه بالصورة التي تعتقدها في بيتك).

لذا، يجاهر الدستور الإيراني في ديباجته التقديمية بشرعية مواصلة جمهورية إيران الإسلامية لثورتها في داخل إيران وخارجها، مع الالتزام بتمهيد السبيل لسيادة دين واحد في العالم.

(*) التي تزعم لنفسها معرفة الله، والغيب عن طريق الكشف والتأمل الديني الفلسفي: (المترجم).

(**) السابق على الفصح: (المترجم).

هذه النمطية الشيعية تؤكدها كذلك المادةُ الرئيسةُ الرابعة والخمسون بعد المائة من الباب العاشر للدستور الإيراني التي تنص على أن إيران «تلتزم بتأييد ومؤازرة الكفاح العادل لمناصرة المضطهدين المظلومين في جميع بقاع العالم».

والواقع أن العالَم، لم يعد يسمع بمثل هذه الشعارات والنداءات، فقد عفى عليها الدهر منذ صدور دستور الشيوعية الرئيس «المانيفسيت» أو البيان الذي أعلنه ماركس عام ١٨٤٨م.

٨ - هناك اختلاف مذهبي خطير كذلك، يتعلق بقضية زواج المتعة، أو الزواج المؤقت الذي تجيزه الشيعة وتعمل به في إيران، علماً بأن هذا الزواج يناقض روح التشريعات الخاصة بالأسرة في القرآن، مناقضة تامة.

إن كل من يفهم الإسلام، على النحو الذي يحاول هذا الكتاب أن يعرضه أمام القارىء، يستطيع أن يرى بكل وضوح ويتفهم موقف المسلمين من غير الشيعة، نعني أهل السنّة الذين يمثلون الأغلبية الساحقة (بين ٨٥ و٩٠٪ من المسلمين)، حيث يرفضون هذا التشيع القائم على ضلالات شوّهت الإسلام، وتخرّصات ألصقت به ما ليس منه.

إن السنّة قوم يفهمون الإسلام على أنه دين يُسوّي تسوية كاملة عادلة بين المسلمين كافة، سواء كانوا أندونيسيين أو صينيين أو نرويجيين أو عرباً ولو كانوا قرشيين خاصة، أو كانوا منتمين إلى قوميات أخرى[٨]، ويفهمون الإسلام بصفته ديناً يفزع إليه، كلُّ إنسان دون استثناء، بلا حاجة إلى روابط القربى والدم، ووشائج الرحم، فالسبيلُ إليه لا تُفرق بين الواردين، فهو ليس ديناً يقوم كيانُه على أساس ثيوقراطي يخضع الحكم فيه لسلطة الكهنوت، ولا تحكمه الهالاتُ القدسية التي تضفي على القديسين، أو التي تصدر عن أوامِر أو تعليماتِ أولي الأمر والشأن، المطلعين على الغيب أو المكشوف عنهم الحجاب، لاتصالهم بصاحب الزمان، المستتر في غيبته عن العيان.

بهذا، يبقى الإسلام في اعتقاد أهل السنّة، ديناً قِيَماً واضحاً، يمقت الزجَّ به في متاهات الأسرار، وسراديب الغيب التي يمتلك مفاتحَها سدنةٌ وكهنةٌ ضالّون مضلّلون، رافضاً لكل لون من سلطان الصفوة أو الوصاية المترسبة عن النماذج

القبلية التي يستبد بالحكم فيها الزعيمُ، أو الشيخُ العظيم، مع أن الإسلام يدين به منذ قرون، أقوامٌ وأجناسٌ شتَّى من العرب أهلِ المدرِ والحضر، ومن البربر، ومن الفرس ومن الترك، وسواهم من الأجناس التي عرفت سطوة الصفوة، والزعيم القبلي، والسيد المطاع.

ومن الأهمية بمكان كذلك، أن يتضح للقارىء أن الإسلام دينُ الوسط، أو أن الله جعل المسلمين «أمة وسطاً» كما نصت الآية الثالثة والأربعون بعد المائة من سورة البقرة، «فالإسلام يرفض التطرف والغلاة، وطغيان العاطفة أو الوجدان الظالم، والحسد الكاره للحق، والقنوط واليأس سخطاً على الماضي، والعنف والتمرد، بصفة كل ذلك مبادىء أو قِيَماً عُليا»[٩]، وعلى المسلم أن يتحلى بقيم خلقية أوضحها له القرآن، مثلاً ما بينته الآيات الكريمة في سورة طه، ونشير فقط إلى الآية الحادية والثلاثين بعد المائة ﴿**ولا تمدّنَّ عينيك إلى ما متَّعنا به أزواجاً منهم، زهرة الحياة الدنيا لِنفتنَهم فيه، ورزقُ ربِّك خيرٌ وأبقَى**﴾.

أخيراً، فإنه ينبغي علينا التنبيه إلى أن المسلمين من أهل السنّة يحبون النبي ﷺ ويحبون علياً، رضي الله عنه، كل الحب، ويجلّونهما كل الإجلال، وذلك في حدود الإطار الذي فرضه الإسلام، وارتضاه نبيّ الإسلام، لا الحبَّ والإجلالَ المفرط، المؤديَ إلى التقديس والتأليه وعبادة الأشخاص، كما يفعل النصارى في تأليههم عيسى عليه السلام، وحسبك أن الله أمر الرسول أن يقول: ﴿**قل إنما أنا بشرٌ مثلكم...**﴾ (سورة فصلت، الآية ٦). وبهذا تتبين أمام أتقى الأتقياء، والمغالي الضال المضل على السواء، حدودُ الحب والإجلال، التي لا يجوز تخطّيها بحال من الأحوال.

على أن كل مسلم سيحجِمُ في الشك في كون أحد من الناس مسلماً، إذا أعلن ذلك الشخص أنه مسلم، ذلك أن الحكم على شخص بأنه مسلم أو غير مسلم، حكم متروك للّه وحده، كما يؤكد القرآن ذلك، ويؤكده أحدُ الأحاديث[١٠].

لهذا، يرى البعض أنه ينبغي قبولُ المسلمين من كافة الاتجاهات واعتبارهم مسلمين مهما اختلفوا، إذا اتفقوا على أن الله واحد، وعلى أن القبلة هي مكة،

وأن القرآن كتاب الله[١١]، ولست أرى هذا الرأي أساساً صالحاً، لتوحيد السنّة والشيعة، بعد أن تفرقا، واختلفا ألفاً وثلاثمئة وخمسين عاماً، ذلك أساسٌ ساذجٌ واهٍ.

وأرى أن الاتفاق بينهما على قضايا عملية ممكن أن يتم، بحيث يمهد بذلك الطريق أمام قبول المدرسة الفقهية الشيعية (الجعفرية: المترجم)، باعتبارها المذهبَ الخامسَ السنّي، معترِفاً به كبقية المذاهب الفقهية السنّية الأربعة. أما الأسس والمبادىء العقائدية الفلسفية، فلا اتفاق فيها طالما لم تتخل الشيعة عنها، ولا يتصور كلا الطرفين، مثلاً، أن الشيعة سترضى بصفة خاصة عن ترك تأويلها للقرآن الكريم تأويلاً باطنياً، غنوطياً، قائماً على العلم بالغيب أو الكشف، لدى الراسخين في العلم[١٢].

إذن، يتبقى أمام السنّة والشيعة أن تقوم العلاقة بينهما على أساس التعايش السلمي معاً، سواء في الحياة العامة أو في المساجد حيث يؤديان الصلاة جماعةً، أم تُرى ذلك يسيراً هيّناً؟!

الملاحظات الهامشية للمؤلف:

(١) لمعرفة الفكر الشيعي بصورة مقتضبة، ارجع إلى كتاب محمد حسين طباطبائي: مدخل للتعريف بالإسلام، طهران ١٩٨٥، وعلي اروين باور: الشيعة: مقالة في مجلة (سيبيدو) فرانكفورت ١٩٩٠ العدد رقم ٤، ص ١٠٦ إلى ١١٣، وعرض جيد لـ: بيتر شول ـ لاتور في كتابه «الله مع الصابرين» شتوتجارت ١٩٨٣، ص ١٣٣ ـ ٢٠٧.

(٢) مسألة أفضلية أو أولوية ذوي الرحم ليست واضحة وضوحاً تاماً، كما يُستخلص من سورة الأنفال، الآية (٧٥) ﴿**وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض**..﴾ وسورة الأحزاب، الآية (٦)، قارن تفسير محمد أسد، جبل طارق، هامش رقم ٨٦/ ورقم ٩، على كلتا الآيتين بالترتيب.

(٣) كان هذا رأي عمر رضي الله عنه، راجع: خالد إينال: الفاروق عمر بن الخطاب، كولونيا ١٩٨٦، ص ٦٢.

(٤) كان ابن مالك وأبو حنيفة يعدّان الإمام جعفر الصادق (الإمام السادس لدى الشيعة) مؤسسَ المذهب الخامس في الفقه سُنياً سلفياً، راجع محمد محمد أحسن في المقالة المنشورة في الدورية النقدية لعالم الكتاب الإسلامي، لايكستر ١٩٩٠، رقم ١٠، ص ١٣.

(٥) تعريف أنطون ديرل للعلوية أنهم «شيعة بلا شريعة».

(٦) جاسم محمد حسين: الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر، لندن ١٩٨٢.

(٧) العلويون في تركيا يستغلون مبدأ التقية أسوأ استغلال وأشده.

(٨) مع أن هناك عشرات الالآف من المسلمين الذين يعتقدون أنهم من نسل النبي، أو قل: لأنهم يعنون أنهم من نسل النبي، فيتسمون أو يطلق عليهم: الشرفاء أو الأسياد أو الموالي، مع أن ذلك كذلك، ترى كثيراً منهم للأسف الشديد، يظنون أن ذلك النسب يغنيهم ويشفع لهم فيتحللون من الالتزام بشريعة الإسلام، دون تبصّر وتدبّر لعاقبة التحلّل والانحلال، ولكم شاهدت أمثلة من هؤلاء الملقبين بـ «الشرفاء» في المغرب، وفي أيديهم كؤوس الويسكي، لا وجلين أو خجلين إذ قُدِّموا إليَّ للتعرف إليهم.
(قال شريف من دولة عربية ثرية لي ـ في بغداد عام ١٩٨٢ في شهر مارس بفندق بغداد ـ وكانت أمامه وصديقه قنينةُ ويسكي وكأسان، والسكر آخذٌ منهما مأخذَه: تفضل! قلت له: وأين الله؟! قال: تركتُه في المطار).

(٩) قارن: مارتين كريمر «الشيعة: نضال وثورة»، لندن ١٩٨٧.

(١٠) سورة النساء: الآية الرابعة والتسعون ﴿...**ولا تقولوا لِمن ألقى إليكم السلام: لست مؤمناً**...﴾. وصحيح مسلم: الباب السابع والعشرون، الحديث رقم ١١٦ وما يليه.

(١١) مصطفى الرافعي: «إسلامنا»، طبع نورثوود ١٩٨٧ مع مقترحات لتقريب شقة البعد، من جديد، بين السنّة وبين الشيعة.

(١٢) ولا حجةَ ولا أسسَ يستند إليها الشيعةُ في ذلك إلا تأويلهم الباطني المفرق في الإفراط للآية (٣٣) من سورة الأحزاب، فقد ذهبوا إلى أن الآية الكريمة تضمن العصمةَ لذرية النبي ﷺ، فهي تشملهم فرداً فرداً حتى آخر فردٍ من آل البيت، وأن تلك العصمةَ مقصورةٌ عليهم، (وذلك افتئاتٌ على الآية الكريمة: المترجم)، وليتدبر المؤمنُ ما تعنيه حيث يقول سبحانه فيها ﴿... **وأقمْنَ الصلاة وآتينَ الزكاةَ وأطِعْنَ الله ورسولَه، إنما يريدُ الله لِيذْهِبَ عنكمُ الرجسَ أهلَ البيتِ، ويطهّركم تطهيرا**﴾.